

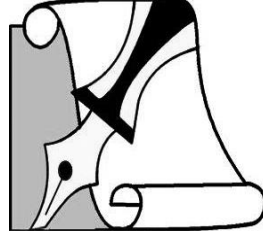


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الفساد ينخر عظام الكيان الغاصب

١ - مدخل

يعتبر تسفي بارئيل، الكاتب في صحيفة هآرتس، أنّ دولة الكيان الصهيوني اليوم هي دولة «غريبة الأطوار، غاضبة، خائفة، ممزّقة ومشحونة بالكرهية». دولة بلا حدود مع قدم واحدة، عالقة في حلق شعب آخر، تحتفل بنجاحها في الوصول إلى عامها الـ٦٧»، ويضيف: «يوم الإستقلال يبدو وكأنّه عيد ديني ليهود إسرائيل، فالدولة «المستقلة» لا تزال تدير حرباً من أجل البقاء ضدّ خمس عدد مواطنيها». وعلى الرغم من حصولها على الإعتراف الدولي، فإنّها تتصرّف كأنّها لا تزال تتلهّف للحصول عليه مجدداً، وذلك كما لو أنّ المجتمع الذي صادق على قيامها عام ١٩٤٨ يمكنه إلغاء الإعتراف بها أو المسّ بسيادتها. وفي كل مرّة تخترع إسرائيل إختباراً جديداً كي تتحصّص ولاء المجتمع الدولي لقراره المتخذ سابقاً بشرعية وجودها. وعلى سبيل المثال هي تعتبر أنّ رفضها قيام الدولة الفلسطينية بمثابة إختبار لدول العالم فمن يدعم الدولة الفلسطينية إنّما ينفي في الوقت نفسه حقّها في الوجود، فالأغيار بحسب هذا الطرح مشبوّهون دائماً بكرهية اليهود وإسرائيل وفقاً للشعار اليهودي الأبدي "كل العالم ضدّنا".

هذه المفارقة تضغط بعنف على رقبة كل يهودي يعيش داخل إسرائيل أو خارجها لأنّه سيبقى متّهماً بالخيانة العظمى إن لم يكن صهيونياً ملتزماً بالإقامة الدائمة في هذا الكيان الغاصب، فهو لا يقوِّض القاعدة الديموغرافية المقدّسة المطلوبة للحفاظ على الغالبية اليهودية في إسرائيل فقط، وإنّما يعترض على مبدأ "الملاذ" وعلى حقيقة الإدّعاء بأنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي يمكن لليهود فيها أن يحقّقوا يهوديتهم كما يريدون. وورطة الهوية هذه لا تزال تطارد الدولة منذ قيامها، وهي التي توجّج الشعور المتواصل لدى الإسرائيليين بالملاحقة والإضطهاد، وبالحاجة الدائمة إلى تجديد الإعتراف بمبرر وجودها. وبالتالي فإنّ الإسرائيليين يطرحون سلسلة من الأسئلة المحيرة على أنفسهم: هل يمكن للدولة غير المتأكّدة من هويّتها أن تعتبر نفسها مستقلة؟ وهل يمكن لدولة لا تستطيع إقناع غالبية شعبها بالإقامة فيها، أن تدّعي إمتلاك تعريف نفسها كدولة "ملاذ"، وهو الإدّعاء الذي تبني عليه سبب وجودها وتمدّدها من الأساس؟ هذه الأسئلة لا تُطرح في أيّ بلدٍ آخر في العالم لأنّ الدول المستقلة هي دول لكل مواطنيها، حتّى الذين تنغرس أصولهم

العرقية أو الدينية في أماكن أخرى. في السياق نفسه يصف أبراهام بورغ، رئيس الكنيسة الأسبق الذي اعتزل الحياة السياسية في عام ٢٠٠٤، إسرائيل بأنها «دولة فاشية وإستعمارية تقودها زمرة لا أخلاقية من الفاسدين الخارجين على القانون». وقد قال كلامه هذا في حوار أجرته معه صحيفة «يديعوت أحرونوت»، عقب إصدار كتابه «الانتصار على هتلر»، الذي ذهب فيه إلى أن إسرائيل تسير على خطى هتلر، وأنها تنتظر المصير ذاته طالما ظلت متمسكة بالصهيونية ومعتمدة على السيف والعنف في إخضاع الفلسطينيين والعرب وسحقهم.

وكتاب بورغ ليس وحيداً في مجاله، فهناك عدد آخر من الباحثين الإسرائيليين (من سلالة حركة المؤرخين الجدد) وجدوا أن مناسبة الإحتفال بالذكرى السنوية كل عام تهيء ظرفاً مؤاتياً لفتح الملفات وللحديث بصراحة عن "إختراع" الشعب اليهودي من قلب الخرافات والأساطير التي حفلت بها التوراة المزورة. وهذا ما خلص إليه شلومو ساند الأستاذ بجامعة تل أبيب في كتابه: «كيف تم إختراع الشعب اليهودي- من التوراة إلى الصهيونية». وما أيده كتاب «كشف الغطاء عن التوراة»، لمؤلفيه إسرائيل فينكلشتاين وأشير سيلبرمان. في الوقت نفسه كشف باحثون آخرون عن حقيقة الجرائم البشعة التي إرتكبتها العصابات الصهيونية المسلحة للإستيلاء على أراضي الفلسطينيين وطردهم، وخصوصاً المذابح التي أدت إلى التطهير العرقي، والتي تكذب الإدعاءات التي روّجت لها الأبواق الإسرائيلية بأن الفلسطينيين باعوا أراضيهم أو غادروا بلادهم باختيارهم. وقد فضح هذه الجرائم المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي في كتابه «التطهير العرقي لفلسطين». الأمر الذي أحدث صدمة في المجتمع الإسرائيلي، ما اضطره للإستقالة من منصبه كأستاذ بجامعة حيفا والهرب إلى بريطانيا ليعمل في إحدى جامعاتها. وكذلك فعل آفي شلايم الأستاذ بمعهد سان أنطوني في أوكسفورد الذي هدم في كتابه «الجدار الحديدي- إسرائيل والعالم العربي»، أسطورة الدولة اليهودية المدّعية حبّها للسلام، وكذلك فعل البروفيسور أمنون روبنشتاين الوزير الأسبق وأستاذ القانون بجامعة تل أبيب الذي تخصص في الكتابة عن مستقبل الدولة الصهيونية، الذي ذهب إلى أكثر من ذلك إذ نشرت له صحيفة هآرتس حواراً قال فيه إن إسرائيل لا يمكنها البقاء بسبب نوعين من التهديد، أحدهما خارجي يتمثل في فشلها في ردع العرب، والثاني داخلي يتمثله إنتشار الفساد وتآكل ما

يسميه "منظومة القيم الصهيونية" التي قامت عليها "الدولة". وأضاف أنه على الرغم من إنتصارات إسرائيل في حروبها الكبيرة مع الدول العربية، إلا أن هذه الإنتصارات فشلت في إجتثاث الرغبة العربية والإسلامية في محاربة إسرائيل. وفي رأيه أن ما يجعل الأمور أكثر تعقيداً هو "أسلمة" الصراع، واتخاذها بعداً دينياً، الأمر الذي لا يزيد فقط رغبة العداء لإسرائيل، بل يجعله أكثر تصميمًا. واعتبر روبنشتاين أن إسرائيل قد تستيقظ في يوم ما وقد أحيطت بأنظمة حكم ذات توجه إسلامي لا ترفض وجود إسرائيل فحسب، بل تتجدد من أجل إزالتها. ورصد روبنشتاين في الوقت نفسه مظاهر تحلل منظومة «القيم الصهيونية» المزعومة، الأمر الذي تعكسه عدّة ظواهر مثل ميل الشباب الإسرائيلي لعدم التضحية من أجل الدولة وتراجع الحماسة في صفوفهم للإنخراط في سلك الجندية لاسيما في الوحدات القتالية. وهذه النقطة أيدها أيريز إيشيل مدير مدرسة «إعداد القادة» في تل أبيب، الذي قال في مقال نشرته صحيفة «يديعوت أحرنوت» أن أحد مصادر هدم منظومة القيم هذه يتمثل في حقيقة أن قادة الدولة لم يعودوا مثلاً يحتذى به الشباب الإسرائيلي. ففي حين يصرخ قادة الدولة مهذّدين بشنّ مزيد من الحروب، فإنهم يستثنون أبناءهم من تحمل عبء هذه الحروب، ودلّل على ذلك بهروب ابن رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت من الخدمة العسكرية بالسفر إلى الخارج.

ورأى الجنرال شلومو غازيت، الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية "أمان"، أن رفض إسرائيل التجاوب مع الرغبة العربية لحلّ الصراع سياسياً يحمل في طياته دمار إسرائيل. ووجّه غازيت في مقال له في صحيفة «معاريف» إنتقاداً حاداً للمستشرق الأميركي برنارد لويس الذي دعا إسرائيل إلى عدم التفاوض مع العرب، مُعتبراً أن تخليد الوضع القائم هو الذي سيؤدّي إلى تصفية إسرائيل، ما لم توافق حتى على هدنة طويلة المدى تتنازل مقابلها عن الأراضي التي إحتلتها في العام ١٩٦٧. وقال ناحوم برنياع كبير المعلّقين في صحيفة «يديعوت أحرنوت»، الذي توقع فشل إسرائيل في حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦) من أول يوم فيها، إنه على الرغم من أن إسرائيل اليوم قويّة من الناحية العسكرية وذات منعة إقتصادية، إلا أن الناس فيها يفقدون الثقة بمستقبلها وبقدرتها على البقاء. وروى حادثة طريفة وقعت مع الكاتب اليهودي الأميركي غوردس الذي ذهب ذات يوم إلى طبيب للحصول على وصفة دواء، فسأله

الطبيب: بماذا تعمل؟ فردّ غوردس: أنا كاتب. عندئذ سأله: ماذا تكتب؟ قال: حول مستقبل إسرائيل. فضحك الطبيب وقال: آه أفهم الآن، أنت تكتب قصصاً قصيرة! ويعلّق برنياع على تلك الإجابة بالقول إنّها تعكس المزاج العام في إسرائيل، وهو مزاج الشعور بنهاية الزمان، مع أنّ لا أحد يتحدّث عنه لكن الجميع يشعرون به، إنّ نوع من اليأس لا ينبع من الحرب التي كانت أو من الحرب التي قد تأتي، بل من مصادر أعمق، على حدّ تعبيره. وذكر أنّ مظاهر المنعة العسكريّة والإقتصاديّة التي تتمتع بها إسرائيل مضلّلة، مشيراً إلى أنّ إسرائيل ذات إقتصاد مستقرّ، وأسعار العقارات فيها تبلغ عنان السماء، وجيشها قوي، وجامعاتها ذات نوعيّة عالية، ومع ذلك فهي تعجز عن توفير الأمن لليهود الذين يعيشون فيها، وهي لا تؤمّن لهم الحياة الطبيعيّة. وختم قائلاً: "إنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا يزال مجرد وجودها مثيراً للجدل، في حين لا يشكّ أحد في العالم في حقّ الفلسطينيين بالحصول على دولة".

٢- فساد دولة عالم ثالث:

حذر «إيلي سولام»، المدير التنفيذي لـ «الحركة من أجل جودة الحكم في إسرائيل» من التداعيات المدمّرة للفساد العام، قائلاً: «بالنسبة للفساد، تتّجه إسرائيل نحو الحالة التي يرثى لها الخاصة بدول العالم الثالث. وتعتقد حركتنا أنّ التهديد الوجودي الحقيقي للدولة مُتملّ في الفساد، الذي يحمل خطر تمزيق النسيج الاجتماعي للدولة. وتُعتبر الفجوات الأوسع مطلقاً بين مستويات الدخل، وتراجع الأخلاق، اللذين نشهدهما في المجتمع الإسرائيلي حالياً، خطراً أكبر من أي تهديدٍ أمنيّ».

من ناحية أخرى تبرز قضايا الفساد والإجرام التي تقودها عائلات معروفة بتاريخيّتها في هذا المجال وتشكّل مادة مثيرة للإعلام الإسرائيلي، فلا تمرّ نشرة أخبار ولا تصدر صحيفة إسرائيلية، إلاّ وتجد فيها أخبار عائلات الإجرام المنظّم في عناوينها الرئيسيّة. فهذا أحد قادة حزب الليكود "إيلي لندوا" له مقولة شهيرة تتداولها وسائل الإعلام: "إذا ظلّت الأمور على ما هي عليه الآن في إسرائيل فإنّه لا يستبعد اليوم الذي يصبح فيه أبرجيل (زعيم أكبر عصابة إجرام منظّم في الكيان) رئيساً للوزراء" .. وها هي اليوم عائلة أبرجيل اليهوديّة باتت جزءاً من الإقتصاد الإسرائيلي وهي تسيطر على عشرات الشركات في مختلف القطاعات الإقتصاديّة. فقد ذكرت صحيفة "هآرتس" أنّ أملاك وعقارات عائلة أبرجيل تقدّر بملايين

الدولارات، فهذه العائلة تسيطر على ما يقرب من (٣٧) شركة كبرى، منها المتخصص في إدارة القوى العاملة ومنها في مجال الوساطة المالية وإدارة مواقع المراهنات والقمار على الإنترنت، ناهيك عن عشرات العقارات السكنية بمناطق متميزة جداً. والمجال الإجرامي لهذه العائلة تعدى حدود إسرائيل ليصبح نشاطاً دولياً، فقد إعتقلت الشرطة الإسرائيلية الأخوين "يتسحاق أبرجيل" و"مائير أبرجيل" بناءً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتهم هذان الرجلان بالمشاركة في عمليات قتل وغسل أموال وتهريب مخدرات للولايات المتحدة الأمريكية. وعائلة أبرجيل ليست الوحيدة فهناك العديد من العائلات المثيلة لها، منها عائلة "أوحانا"، وعائلة "أبوظبول" وغيرهما كثيراً، وتعمل هذه العائلات على شكل تنظيمات منظمة في العالم السفلي، وعلى الرغم من عمليات التصفية المتبادلة بين هذه العائلات، نادراً جداً ما تستطيع الشرطة الإسرائيلية الوصول للفاعلين، كون هذه المجموعات تعمل دائماً على تصفية حساباتها بعيداً عن الشرطة وساحات القضاء، حيث باتت لهذه العصابات مناطق نفوذ وسيطرة على بعض القطاعات التي يحظر على سواها العمل أو الإتجار بها في مناطق النفوذ هذه.

في المقابل، للأسف أنه على الرغم مما يظهر من معالم الفساد المستشري في هذا الكيان الغاصب فإنّ نظام المحاسبة القانونية فيه لا يزال يعمل خلافاً لواقعنا العربي الرديء حيث لا يجرؤ أحد على توجيه أيّ تهمة للفاستين المفسدين في أوطاننا. وللأسف أننا باكتشافنا للكّم الكبير من الفساد في إسرائيل (المفرح لنا) لا نتعلّم كيفية معالجته فيها لأننا نعاني فساداً أكبر ممّا تعاني منه هي، ولا زلنا داخل نفق الفساد المظلم ولم ندخل بعد مرحلة تعلّم إكتشاف علاجه والله عز وجل لا يغيّر ما يقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم.

٣- الفساد الحقيقي

يتساءل الكاتب الإسرائيلي، جدعون ليفي في مقال له في صحيفة "ميدل إيست آي": "هل إسرائيل دولة فاسدة؟"، ويجيب: "إنّ فيها من الفساد ما يكفي لإفراز هذا العدد الكبير من الإتهامات لشخصيات منتخبة تحتلّ مواقع عليا في الدولة، ولكنها مقارنةً بغيرها تعتبر نظيفة نسبياً لجرأتها على محاكمة ومعاقبة حتى أعلى السياسيين فيها رتبة ومقاماً". أمّا الفساد الحقيقي بحسب ليفي فهو "ما لا يجرؤ أحد على ذكره. إنه الحاضر الغائب، وأقصد به فساد الدولة المؤسسي الناجم عن ٥٠ عاماً من الإحتلال، وهو الأمر الذي

لا يذكره أحد ولا يشير إليه لا من قريب ولا من بعيد". وأضاف أنّ تهمة الفساد الموجهة لنتنياهو جمعت في ملفين، "أما ملف القضية الأولى فيتعلّق بقبوله هدايا من منتج الأفلام الإسرائيلي الأمريكي أرنون ميلشان، والثاني، فتسجيلات مسرّبة بينه وبين أرنون موزيس، ناشر ومدير تحرير صحيفة ידיعوت أحرونوت، لضمان تغطية في الصحيفة أكثر إنحيازاً لرئيس الوزراء وأكثر تعاطفاً معه مقابل منافع معيّنة تجنيها الصحيفة". وتابع: "توجد في خلفيّة هذه الأحداث صحيفة إسرائيل اليوم، وهي صحيفة شعبية مجانية إنطلقت في عام ٢٠٠٧ بدعم وتمويل من مالك الكازينوهات الأمريكي شيلدون أدلسون، التي أسّسها لمساعدة نتياهو في تحسين صورته والردّ على الإنتقادات، ونظراً لأنها توزّع مجاناً، فقد باتت الصحيفة الأوسع إنتشاراً والأكبر توزيعاً في البلاد، وحلّت بذلك محلّ ידיعوت أحرونوت في المرتبة الأولى من حيث التوزيع ومن حيث الهيمنة على سوق الإعلانات". وتابع: "عوقب رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت بالسجن لأنّه إختلس بضع مئات الآلاف من الدولارات، ولكنّه لم يمثل أمام أيّ محكمة بسبب دوره في عملية الرصاص المسكوب في غزة، ذلك الهجوم الوحشي الذي شنّته إسرائيل على سكّان غزة الذين لا حول لهم ولا قوة فقتلت آلاف المدنيين الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنين والمرضى، وحوّلت الآلاف من مساكنهم إلى ركام".

وقال ليفي: "لم يفكر أحد بتوجيه تهمة إلى أولمرت بشأن عملية الرصاص المسكوب، ولا بسبب الدمار الذي ألحقته أوامره وإرشاداته أثناء الحرب التي شنّت على لبنان. كان الجندي الوحيد الذي حوكم على جرائم ارتكبت في غزة هو الجندي الذي سرق بطاقة إعتقاد مصرفية من أحد المنازل في القطاع. المهمّ في الأمر أنّه من أعلى الحكومة إلى أدناها لم يُقدّم أحد في إسرائيل للمحاكمة على أي من جرائم الحرب، والإنتهاكات الصارخة لمبادئ القانون الدولي، وجرائم الإحتلال والمستوطنات غير الشرعية والتي تشكّل مجتمعةً إنتهاكاً مُريعاً وفظيماً للقانون الدولي وإستهزاءً به وإحتقاراً له". وقال: "تهوى إسرائيل تقديم نفسها إلى العالم على أنّها بلدٌ ديمقراطي، وعلى أنّها دولة قانون، وعلى أنّها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. كما تحبّ إسرائيل شغل نفسها بالتعامل مع الأمور التافهة نسبياً. فقد إستغرقت وسائل الإعلام في تغطية الإستعراض الذي تحوّلت إليه محاكمة جندي ذي رتبة متدنيّة (إيلور أزاريا) كان قد أطلق النار على

فلسطيني يحتضر بعد أن حاول طعن جندي إسرائيلي آخر، وكأنما أُريد لهذا الإستعراض ولما حظي به من إهتمام إعلامي، أن يشكّل الدليل الدامغ على مكانة إسرائيل الأخلاقية. والشيء نفسه يمكن أن يُقال عن إخلاء عدد قليل من المباني في مستوطنة آمونا". ورأى الكاتب أن التركيز على الفساد الصغير والجرائم التافهة يحوّل الأنظار بعيداً عن الشيء الرئيسي، "ألا وهو سلوك الإحتلال، الذي يُعتبر مصدر جميع أوجه الفساد والممارسات الإجرامية داخل دولة إسرائيل، وهذا الفعل لا يعادله شيء في إجرامه ولا يمكن أن تقارن به جريمة أخرى. ألا يوجد من يحاكم على هذه الجرائم بينما تتشغل إسرائيل بقضايا فساد صغيرة، ما من شك أنه أمر يبعث على القلق الشديد وينذر بشرّ مستطير".

٤ - الفساد في الكيان بنوي

تعتبر ظاهرة الفساد في إسرائيل فريدة من نوعها وتشكّل جزءاً من التحوّلات الكبيرة في مجتمعها، وذلك لأنها تجمع ما بين طابع بلدان «العالم الثالث» من جهة، وطابع الفساد في الديمقراطيات الغربية من جهةٍ أخرى. بمعنى أنها تكون فجّة ومكشوفة وعلنية كما هي ظواهر الفساد في البلدان النامية، وتكون أيضاً مخفية وعميقة ومنظمة كما هي عليه في البلدان المتقدمة. ولكن عنصر الفريدة في إسرائيل لا يقتصر على هذا «الجمع» ما بين الطابعين السيئين وإنما يتعداه إلى «تركّزه» الغريب في السنوات الأخيرة في الأوساط السياسية المختلفة تحديداً حتى وصل إلى مستويات عسكرية وأمنية كانت حتى سنوات قليلة ماضية «تسوّق» على أنها فوق الشبهات. ومن ظواهر الفساد اللافتة للإنتباه في الآونة الأخيرة أيضاً ما نُكر في بعض منشورات مراكز الأبحاث الإسرائيلية من أن بعض الأوساط في المجمع الصناعي العسكري الإسرائيلي أصبحت على إستعداد أن تقوم بحروب محدودة، وربما غير محدودة، من أجل أن تتمكن من بيع أسلحة مجرّبة بما في ذلك الحرب الأخيرة على قطاع غزة. وعندما تصل الأمور إلى هذه الدرجة من النذالة فإنّ المتاجرة بدماء الفلسطينيين قد تجد ما «يبرّرها»، لكن أن تصل الأمور إلى مستوى «التضحية» بحياة الجنود الإسرائيليين لتحقيق أهداف تجارية فهذه ظاهرة كانت حتى وقت قريب، إذا صحّت، مُستغربة وخارجة عن المألوف الإسرائيلي العام.

الجدير بالذكر أنّ الحكومات الإسرائيلية تُفوق ملايين الشواكل من ميزانيتها على مكافحة الفساد وجرائم الأحزاب والقادة، وكذلك تصادر ملايين الشواكل من مسؤولين وأحزاب، فوفقاً لما نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية، صادرت الشرطة ٢٥ مليون شيكل، أي ما يزيد على ٧ ملايين دولار من المتورّطين في قضية الفساد المتورّط فيها مسؤولون في حزب "إسرائيل بيتنا"، الذي يتزعمه وزير الخارجية العنصري، أفيغدور ليرمان، والتهمة الرئيسة هي الإستيلاء على أموال الشعب لصالح أعضاء بارزين في الحزب. وتتخصّص أكثرية القضايا المتّهم فيها مسؤولون إسرائيليون أو أحزاب في قضيتين بارزتين، وهما الإغتصاب والإعتداء الجنسي وهو الأشهر، ويكون دائماً الطعم الذي يصطاد به المنافسون أقرانهم وخصومهم، والملفّ الثاني هو تلقّي الرشاوى مثل إتهام رئيس الوزراء الأسبق ووزير الدفاع، إيهود باراك، بتلقّي رشاوى تقدّر بعشرات الملايين من الدولارات في صفقات الأسلحة التي أبرمتها تل أبيب مع دول أجنبية.

٥- التحرش الجنسي سنة حياة:

ذكرت القناة العاشرة الإسرائيلية أن حوالي ١٠ آلاف مجنّدة إسرائيلية عملن في الدعارة أثناء خدمتهن في الجيش. كما تشير إحصائية أخرى أعدها مركز الإحصاء الإسرائيلي، ونشرتها القناة السابعة في الشهر ذاته، إلى أنّ ٨١% من المجنّدات تعرّضن لإعتداءات ومضايقات وتحرّشات جنسية في الوحدات العسكرية. وتنتشر قضايا التحرش في إسرائيل حتى على المستوى السياسي، وصولاً إلى الرئيس الأسبق موشيه كاتساف الذي صدر بحقه حكم بالسجن لمدة ٧ سنوات في عام ٢٠١١، بسبب قضايا تحرش ببعض الموظّفات تحت إمرته. كما أنّ وزير الطاقة الإسرائيلي اتهم بقضايا تحرش يعود تاريخها إلى عام ٢٠٠٠، ووزير الداخلية السابق، جدعون ساعر، تمّ اتّهامه في قضايا تحرش، كانت سبباً وفقاً لموقع "نيوز وان" الإسرائيلي في إستقالته من منصبه، وإعتزاله الحياة السياسيّة.

التعقيب الأوّلي الذي أصدرته منظّمة "نعمت" (حركة نساء عاملات ومتطوعات) الإسرائيلية فور صدور قرار "لجنة الإعفاءات" بتقصير حكوميّة رئيس دولة إسرائيل الأسبق، موشيه كاتساف، وإطلاق سراحه قبل سنتين من إنهاء محكوميته بالسجن سبع سنوات بعد إدانته بتنفيذ إعتداءات جنسية خطيرة ضدّ

نساء عملن تحت مسؤوليته، إبان توليه منصب رئيس الدولة وإبان إشغاله مناصب وزارية مختلفة في حكومات إسرائيل من قبل، جاء فيه: "الرسالة التي يبثها قرار لجنة الإعفاءات هي أن دم النساء في إسرائيل أصبح مباحاً. ليس ثمة مكان في هذه الدولة نظيف من الإعتداءات والمضايقات الجنسية ومن المؤكد أن النساء لا يشعرن بالأمان، لا في النوادي ولا في الجيش ولا في الشرطة ولا في الكنيسة ولا في أي مكان آخر. الرسالة التي تطلقها سلطة تطبيق القانون وأجهزتها المختلفة هي رسالة التساهل مع كل ما يتعلق بالإعتداءات والمضايقات الجنسية، مما يجعل النساء يشعرن بأن كرامتهن تُداس ودمهن يُهدر"! وطالبت منظمة "نعمت" النيابة العامة للدولة في إسرائيل بتقديم إستئناف إلى المحكمة ضدّ قرار لجنة الإعفاءات هذا، ومنع الإفراج عن كتساف قبل إتمام كامل فترة محكوميته في السجن. واعتبرت عضوات الكنيسة من حركة "ميرتس" (زهافا غالئون، ميخال روزين و تمار زانديبرغ)، في بيانٍ مشتركٍ خاص أصدرنه أن قرار لجنة الإعفاءات "هو قرار جبان وموبوء" وأن اللجنة، بقرارها هذا، "تجاهلت المصلحة الجماهيرية العامة ووجهت رسالة خطيرة مؤداها أنه بالإمكان الإعتداء على النساء والمس بهنّ من دون دفع ثمن لائق، وخاصةً إذا كان المعتدي شخصية مرموقة تتمتع بعلاقات مناسبة في المواقع المقررة"! وقال البيان: "لقد استغلّ كتساف موقعه وقوته السياسيين لكي يعتدي على النساء ويغتصبهنّ وها هو يستغلّ هذه القوة السياسية الآن أيضاً للفوز بالإعفاء وبالإفراج المبكر".

وطالبت وزيرة الصحة السابقة وعضو الكنيسة ياعيل غيرمان من حزب يوجد مستقبل ("يش عتيد") رئيس الدولة الحالي، رؤوفين ريفلين، بعدم قبول توصية لجنة الإعفاءات وباتخاذ "قرار شجاع" يرفض الإفراج عن كتساف قبل إنتهاء محكوميته، مؤكدةً أنه "ليس من المعقول ولا من المقبول أن يغادر السجن قبل الأوان، كما حدّدته المحكمة، شخص شغل المنصب الأكثر إحتراماً في دولة إسرائيل وكان يفترض به أن يشكل قدوة لعموم المواطنين!"

وقالت عضو الكنيسة ميراف ميخائيلي من ("المعسكر الصهيوني") إن "على كتساف، الرئيس السابق والمعتصّب، أن يُبدي أسفه وندمه أمام النساء اللواتي إعتدى عليهن وكنّ ضحاياه، وليس الإكتفاء بإبداء هذا الأسف والندم أمام اللجنة فقط، كما يُشاع". وكانت "لجنة الإعفاءات" التابعة لـ"سلطة السجنون في إسرائيل"

قد قرّرت الإفراج عنه من السجن بعد أن قضى فيه خمس سنوات، من أصل سبع فرضتها عليه المحكمة المركزية. وأوضح رئيس المحكمة العليا في حينه، أهارون باراك، بأنّ "على لجنة الإعفاءات الأخذ في الاعتبار ليس سلوك السجين فقط، وإنما أيضاً الإنعكاسات القيّميّة والأخلاقيّة المحتملة للإفراج المبكر عن السجين على الجمهور عامة"، مؤكّداً أنّ "عدم الأخذ في الاعتبار مصلحة الجمهور عموماً من شأنه المسّ بشعور العدل العام، والتشجيع على الإستهتار بالقوانين وإلغاء الكوابح التي تُبقي المجتمع مجتمعاً محافظاً على القانون".

٦- الفساد في قمة السلطنة:

- رؤساء إسرائيليون أمام التحقيق:

- الرئيس الأسبق عيزر فايتسمان عُزل من منصبه كرئيس لإسرائيل في أعقاب قضية سُمّيت "قضية سروي"، والتي تنصّ على تلقّيه مئات آلاف الدولارات بشكلٍ غير قانوني. وكان فايتسمان عاقلاً بما يكفي ليدرك أنه في ورطة، فترك منصبه وأصبح شخصاً عادياً حتى وفاته.

- الرئيس الإسرائيلي السابق موشيه كتساف: أكثر حالة مذكورة في التاريخ السياسي الإسرائيلي، إنتهت بإدانته بتهمة الإغتصاب وأودع السجن لسبع سنوات. أُدين كتساف بارتكاب جرائم جنسيّة بحق عشر نساء عملن تحت إمرته في مكتب بيت الرئيس، وكذلك في سنوات سابقة، عندما تولّى منصب وزير في حكومات الليكود. وبعد خمس سنوات قضاها كتساف في السجن أُطلق سراحه من قبل المحكمة.

- رؤساء حكومة في فقص الإتهام:

- رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون: فُتحت تحقيقات في الشرطة ضده للإشتباه بتورّطه في السيطرة على أراضي الدولة، كما تورّط في قضية "الجزيرة اليونانية". أما التحقيقات في أعقاب إرتكاب مخالفات إحتيال وتعيينات سياسيّة ومخالفات لقانون تمويل الأحزاب، فهي تهم تحملها إبنه، عمري شارون، وحكم عليه بالسجن لمدة ٧ أشهر.

- إيهود أولمرت: أُجريت معه عدّة تحقيقات أدّت في نهاية المطاف إلى إسقاط حكومته وسجنه.

بدأ كل شيء عندما حقّقت الشرطة الإسرائيليّة في شرائه شقّته الشخصيّة بسعرٍ منخفضٍ في شارع كرميا الفخم في القدس، مقابل مكافآت على حساب الدولة. كما سعى تحقيق آخر إلى معرفة ما إذا كان في الوقت الذي تولّى فيه أولمرت منصب وزير الصناعة والتجارة قد تورّط في محاولة الإنحياز في مناقصة بيع بنك ليئومي. بالإضافة إلى إدعاء الدولة حول قيامه بتعيينات سياسية غير شرعيّة في إدارة القطاع الخاص عندما كان وزيراً للصناعة والتجارة. وفي أيلول ٢٠٠٨، استقال أولمرت من منصبه كرئيس للحكومة الإسرائيليّة، بعد فوز تسيبي ليفني في الانتخابات التمهيدية في حزبه، كاديفا. وفي آذار ٢٠١٥، أُدين أولمرت بقضايا إحتيال وخيانة الأمانة، وحُكم عليه بثمانية أشهر من السجن وغرامة، وقد رُفِض استئنافه في المحكمة العليا، وقضى عقوبة السجن التي أُضيفت لعقوبة أخرى فُرضت عليه.

- وزراء ومسؤولون كبار:

- وزير بدرجة "تاجر مخدرات": يأبى الوزراء الإسرائيليون أن يتركوا مجالاً في الفساد والجريمة إلا ويترقوا أبوابه، ويضعوا بصماتهم الخاصة عليه، إذ دان القضاء الإسرائيلي، في آذار ٢٠٠٥، وزير الطاقة والبنية التحتيّة السابق، جونين سيجف، بتهمة محاولة تهريب مخدرات، وتزوير جواز سفر، وحكم عليه بالسجن مدّة ٥ سنوات، والبقاء عامين تحت المراقبة.

- وزير عمل "مرتشي": ينضمّ وزير العمل والشؤون الاجتماعيّة والصحة الأسبق، شلومو بنيزري، إلى قائمة الوزراء الإسرائيليّين الفاسدين، إذ أُدين بجرائم فساد وتلقّي رشوة مقابل تسهيل تعيين عمال أجنب، ففي عام ٢٠٠٨، وجّهت النيابة له تهمة الرشوة، وخيانة الأمانة، وعرقلة سير القانون، وحكم عليه بالسجن ٤ سنوات.

- وزير مالية "حرامي": في عام ٢٠٠٩، دان القضاء الإسرائيلي وزير المالية السابق، أفراهام هيرشزون، بجرائم سرقة وتزوير، ونصب وإحتيال، وغسيل أموال، وقضى في سجنه ٥ سنوات و ٥ أشهر، منها ٣ سنوات و ٥ أشهر في سجن "حرمون" شمالي تل أبيب. وتضمّنت لائحة الجرائم التي إرتكبها

"هيرشزون"، تلقى أموال من دون وجه حقّ لقضاء العطلات والأعياد، وتلقّى أموال لشراء أدويته الشخصية، والحصول على أموال خلال سفرياته للخارج، إذ وصلت معظمها ليد الوزير عن طريق الأظرف النقدية المغلقة .

- وزير الداخلية أرييه درعي: أُدين في العام ١٩٩٩ ابتلّقي الرشاوى، والإحتيال وخيانة الأمانة. وحُكم عليه بثلاث سنوات من السجن. وفي نهاية العام ٢٠١٢، قبيل إنتخابات الكنيست التاسعة عشرة، عاد إلى قيادة الحزب الحاردي "شاس"، وقد رُشّح نيابة عن الحزب في المركز الثاني وانتُخب للكنيست. وفي أيار ٢٠١٣، عُيّن درعي مجدداً رئيساً لحركة شاس. وفي كانون الأول ٢٠١٤، إستقال من الكنيست ولكن بقي رئيساً لـ"شاس"، وفي آذار ٢٠١٥، إنتُخب للكنيست العشرين. يعتبر درعي الوزير الوحيد الذي أُدين بموجب القانون وقضى مدّة في السجن، وبعد إطلاق سراحه عاد ليتولّى منصب وزير في الحكومة.

إنّ الإعلان، بين فترة وأخرى، عن إكتشاف حالات فساد تطل أشخاصاً معروفين في المناصب العليا من إدارة الكيان وكان لهم ماضٍ وخدمة طويلة في المجال العام، إنّما يوحى للمراقب الخارجي بمستوى حجم الفساد بأنواعه المستشري فيه من رأسه حتى قدميه، ويوحى في الوقت نفسه بمدى فعالية أجهزة مكافحة لإستغلال المناصب العامة، وكذلك أهمية وسائل الإعلام في التعامل مع قضايا من هذا النوع، من حيث النشر والمتابعة والتمحيص والتدقيق، بعيداً عن التهويل والمبالغة وبعيداً عن المحاباة والتحيّز أو النفاق لهذا الشخص أو لهذه الجهة. ونحن نعرف أنّ الفساد متنوّع ومتشعب ومتراكم، وبحسب تعريف الأمم المتحدة، فإنّ الفساد هو ظاهرة إجتماعية وسياسية وإقتصادية، معقدة، يؤدّي إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية، ويبيط التنمية الإقتصادية، ويسهم في الإضطراب الحكومي، ويؤدّي إلى إنتشار الوساطة والمحسوبية على حساب الكفاءة والإستحقاق. وفي هذا المجال ذهب أستاذ العلوم السياسية أفيعاد هكوهن للقول إنّ المحكمة كشفت عن وباء متفشٍ في هرم الدولة، ممّا يُعتبر تهديداً خطيراً جداً. ورأى أنّ ظاهرة الفساد تكوّن طبقة من السامسة التي تستأثر بالموارد العامة وتضرب خزينة الدولة أيضاً، "والأهم أنّها تضرب نظام الحكم والمجتمع وتبدّد ثقته بمؤسّساته". ويتابع "إنّ هذه الظاهرة تقطع الأوصال التي تربطنا كجماعة واحدة، وتشجّع على الإستخفاف بسلطات الحكم، وتزعزع الإستقرار الإجتماعي".

واعتبر رئيس المعارضة يتسحاق هرتسوغ -من حزب العمل- أنّ الإدانة وسام شرف للجهاز القضائي لنضاله ضدّ الفساد. وتتفق مع هرتسوغ رئيسة حزب "ميرتس" زهافا غالوون بالتشديد على أنّ ترك الفساد يؤدّي الى المزيد منه. ورأت غالوون أنّ الفساد يشكّل خطراً جدّياً "لأنّه يهدّد السياسة، ويؤدّي إلى شيطنتها وتجريمها في نظر الجمهور". وتابعت: "القادة ليسوا فوق القانون"، مشيرةً إلى أنّ شهوة السلطة والمال قد أفسدت الكثيرين. وخلصت إلى القول: "إنّ الفساد داء خبيث من شأنه التسبّب في إنهيار إسرائيل من داخلها، لأنّه يأتي على كل بقعة خضراء".

وهذا ما أكّدته أيضاً صحيفة هآرتس التي اعتبرت أنّ إدانة رئيس الحكومة الأسبق أولمرت إنّما تشكّل لحظة مؤسّسة في مسيرة مكافحة الفساد المتفشّي في إسرائيل. ونوّهت إلى أنّ النهاية السياسيّة التراجيديّة لأولمرت تُظهر كيف تغلغل الفساد في الدولة كـ"السوس" وتحوّل لمعيار شرعي لدى ساسة الدولة. ورأت عضو الكنيست شيلي يحموفيتش أنّ إسرائيل قاب قوسين أو أدنى من أن تكون "دولة تسيطر عليها الميزتان الأبرز لجمهورية الموز"، وهما: المستوى المتردّي لنزاهة الحكم، والفجوات الهائلة بين الفقراء والأغنياء.

- أعضاء في الكنيست:

بعيداً عن وزراء ورؤساء الدولة، فهناك الكثير من أعضاء الكنيست الإسرائيلي الذين تورّطوا بقضايا فساد، وعلى رأسهم عضو الكنيست عن حزب "شاس"، رافائيل بنحاسي، الذي أُدين بتهمة نقل وتحويل أموال بشكل غير قانوني، وعضو الكنيست عن الليكود، نعامي بلومنتال، في قضايا تلقّي رشوى إنتخابيّة وعرقلة سير القضاء وإقصاء شهود.

وتضمّ القائمة البرلمانيّة للفاستين أيضاً عضو الكنيست، يتسحاق مردخاي، الذي أُدين بجريمة إنتهاك عرض، ورئيس بلدية "حديرة" السابق، يسرائيل سدان، الذي عوقب بالسجن ٨ أشهر بتهمة تقديم رشوة إنتخابيّة.

٧- تساؤل وجيه:

ثمة سؤال وجيه بات يُطرح في التحليلات السياسيّة وهو: لماذا تُنشر التحقيقات في قضايا الفساد على أبواب الانتخابات البرلمانيّة؟ ولماذا تطال هذه القضايا شخصيات بعينها؟ ولماذا لا يتم الكشف عن قضايا الفساد إلا في مراحل سياسيّة مفصليّة؟ فهذه كلها ما زالت أسئلة أقرب إلى الأحجيات والألغاز منها إلى المرئي والمكشوف. حتى كأنّ هناك في الواقع السياسي الإسرائيلي حلقات خفيّة هي من حيث قدرة التأثير قد تتجاوز الطبقة السياسيّة. بتعبير آخر هناك في الواقع الإسرائيلي على ما يبدو من مظاهر الفساد ما هو أخطر بكثير من الرشى والتحرّشات الجنسيّة المنقرّقة، فثمة على الأرجح فساد «بنيوي» يتعلّق بأدوات التحكم المالي والسياسي والصناعي بمواقع القرار، وبتعبير آخر ثمة منظومات فوق رسميّة أصبحت من القدرة بما يمكنها من التحكم في توجيه الدفّة الإسرائيليّة على شتى المستويات وفقاً لمصالحها الذاتيّة قبل أيّ شيء آخر.

ثمة تقدير يقول إنّه فيما يتعلّق بالجانب اليهودي من مجتمع الكيان، يتمّ تطبيق ديمقراطيّة عنصريّة، وقدّر كافٍ من الحريّات وآليات تداول السلطة، إلا أنّ هذه المظاهر باتت تخضع للكثير من الشكوك وعلامات الإستفهام. كما أنّ ما يوصف بأنّه تراجع كبير في مظاهر الديمقراطية الإسرائيليّة لم يعد في بعض جوانبه يتعلّق بالجانب الأمني أو على قاعدة «قوميّة»، بل إنّ هذه التراجعات أصبحت تنتقل شيئاً فشيئاً إلى الجوانب الإقتصاديّة والإجتماعيّة والأمنيّة وحتىّ الثقافيّة بما يمسّ حياة اليهود ومعيشتهم.

الجانب الآخر من فريدة موضوع الفساد في إسرائيل يتعلّق بأزمة إسرائيل العامّة. فإسرائيل في الواقع لم يعد بمقدورها أن تدّعي الديمقراطية بالقدر والطريقة نفسها طالما هي تحاول أن تفرض يهوديّتها بالإكراه. وإسرائيل عندما تعتقد أنّ المحيط كله سيتحوّل على شاكلتها (أي دويلات إثنيّة، عرقيّة، دينيّة، طائفيّة مذهبيّة) فإنّها في الواقع تفكّر بمنطق فرض الهيمنة على الإقليم باستخدام كل الوسائل باستثناء الديمقراطية، الأمر الذي سيدفع بها إلى مزيد من التدهور والشعبيّة والسلطويّة الداخليّة والعنصريّة، وقد يؤسّس ذلك في المستقبل القريب إلى الإستغناء عن «الديمقراطيّة» من حيث الجوهر والإبقاء على الشكليّات الفارغة من المضمون، بمعنى أنّ

الفساد على المستويات التي أشرنا إليها ربّما يكون إحدى الآليات الخفية لتحوّل الكيان إلى دولة يهودية أيدولوجية وإلى دولة أكثر فجوراً في استخدام القوة.

٨- فساد الحاخامات:

حدّرت نخب إسرائيلية من خطورة التداعيات السياسية والإقتصادية والثقافية لقضايا الفساد التي تورط فيها عدد من كبار الحاخامات والمرجعيات الدينية في إسرائيل، بعد الكشف عن حصول جنرالات في الشرطة على رشاوى من الحاخام إسحاق بنتو، أحد كبار المرجعيات الدينية، للتغطية على قضايا فساد مالي تورط فيها. وتفجرت قضية الحاخام «بنتو» بعد أن تمّ توقيف «الحاخام الأكبر» السابق يونا ميستغر لآتهامه بـ«غسيل الأموال» وتقديم الرشاوى، وصدور حكم بالسجن على الحاخام موطيه ألون، أحد أهم المرجعيات الدينية اليهودية، بعد إدانته بالإعتداء جنسياً على عددٍ من طلابه.

وحدّر وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق، يوسي بيلين، من أنّ كبار الحاخامات يعملون على إفساد الساسة وكبار موظفي الدولة ورجال الأعمال الذين يتوجّهون إليهم للحصول على «بركاتهم»، مشيراً إلى أنّ الأمر وصل إلى حدّ أنّ كثيراً من رجال الأعمال لا يقدمون على عقد صفقات تجارية إلا بعد التشاور مع الحاخامات.

وأشار «بيلين» إلى أنّ ظاهرة توجّه الإسرائيليين للحاخامات لحلّ مشاكلهم أصبحت بارزة، وأنّ الحاخامات يزعمون أنّهم «تمكنوا من جعل النساء العقيمت يلدن توأم، والأبكم يتكلم»، ووصل الأمر ببعضهم إلى حدّ الطلب من المرضى عدم الخضوع لعمليات جراحية والإكتفاء بالحصول على تبريكاتهم لضمان الشفاء.

وعرض التلفزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً ظهر فيه كبار الوزراء وجنرالات في الجيش والشرطة والمخابرات ورجال الأعمال وهم يتدافعون نحو الحاخام «بنتو» للحصول على «تبريكاته».

ويقول الصحفي شالوم يروشمالي: «إنّ الإيمان بفاعلية الشعوذة التي يعكف عليها الحاخامات جعلت كبار قادة في المؤسسة الأمنية يحجّون إلى الحاخامات لطلب مساعدتهم في ترقيتهم من خلال أدعية

وإبتهالات». وأضاف «يروشالمي» أنه كان شاهد عيان عندما «استعطف» ضابط كبير في الشرطة الحاخام «بنتو» أن يضمن له ترقية إلى رتبة لواء، محذراً من أن كبار الحاخامات يستغلون «حج» كبار رجال الدولة إليهم في بناء علاقات معهم من أجل التغطية على قضايا الفساد التي يتورطون فيها.

من جهة أخرى دعا المفتش العام الأسبق للشرطة، الجنرال شلومو أهارونشكي، إلى فرض قيود على العلاقة بين الجنرالات وكبار الحاخامات. وقال في مقابلة أجرتها معه صحيفة «إسرائيل اليوم» أنه يتوجب عدم التسليم بقيام الجنرالات بـ«الحج للحاخامات وتقبييل لاهم». أمّا الشاعر والكاتب الإسرائيلي شلومو شامير، فقال أن كبار الحاخامات يسيئون للتوراة من خلال قضايا الفساد التي يتورطون فيها، مستهجنًا سعي الحاخامات للشراء الفاحش وميلهم لأنماط الحياة المترفة. واستهجن «شامير» بناء الحاخامات «إمبراطوريات إقتصادية في الوقت الذي كان يفترض بهم أن يتحلوا بتواضع شديد ويتجنبوا مراكمة الأموال وبيتعدوا عن الأضواء»، وتساءل «كيف يمكن لحاخام أن يجمع ثروة تبلغ عشرات الملايين من الدولارات؟!»، وأضاف «الحاخامات يحصلون على ملايين الدولارات كل عام من أعمال الشعوذة».

٩ - التصنيف العالمي:

يؤكد بحث دولي جديد أن إسرائيل تورطت في فساد غير مسبوق حيث يظهر مقياس جمعية الشفافية العالمية من خلال فرعها في إسرائيل أن الأخيرة حازت علامة ٥,٨ من عشر درجات ضمن ما يُعرف بمقياس الشفافية وأنها تحتل المرتبة الـ٣٦ من بين ١٨٣ دولة يشملها مقياس الفساد، ويؤكد عضو مجلس إدارة جمعية الشفافية الدولية- فرع إسرائيل- أمنون ديك أن «النتائج المخيبة» التي حازتها إسرائيل في مجال الفساد ينبغي أن تشعل ضوءاً أحمر لدى الجمهور الواسع وصنّاع القرار على حدٍ سواء، وحذّر تصريح للإذاعة العبرية من تدني صورة إسرائيل في العالم ووقوع انعكاسات إقتصادية سلبية بسبب الفساد.

لم تهادن التصنيفات العالمية للفساد التي نُشرت خلال السنوات الأخيرة إسرائيل، خصوصاً عند مقارنتها بالدول الغربية الأخرى. فوفق مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥ الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية مؤخراً، تُصنف إسرائيل ضمن الثلث الأخير من أعضاء منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، حيث

تحتل المركز ٢٤ ضمن ٤٣ دولة. وكان مقياس الفساد العالمي لعام ٢٠١٣ أن ٧٣% من الإسرائيليين يقولون أن مؤسسات الدولة تُدار -لحدّ كبير أو بشكلٍ مطلق- على يد زمرة من الإنتهازيين أصحاب مصالح غير موضوعيّة، في مقابل ٦٤% من الأميركيين، و ٦٢% في المكسيك، و ٢٨% في فنلندا، و ٥% في النرويج. وجاء في المقياس أن ٧٧% من الإسرائيليين يرون أن مساعي الحكومة لمكافحة الفساد غير ناجعة، مع اعتراف ١٢% منهم "بأنهم دفعوا رشى لمسؤولين".

لكن الباحث آرييه أفيري ينبّه إلى أن "المخفي أعظم"، معتبراً أن نسبة أعلى من الإسرائيليين تقدّم رشى لجهات في المؤسسة الحاكمة لتسهيل معاملاتهم المتنوّعة. وهذا ما أكّده أديت داختر، إينة شموئيل داختر المستثمر الذي قدّم الرشى لأولمرت، منوّهةً في حديثٍ للقناة الإسرائيليّة العاشرة إلى أنها كانت تعرف منذ طفولتها أن والدها الناجي من المحرقة كان يتجاوز العقبات بتسديد الرشى للكثيرين.

والكاتب آرييه أفيري الذي عالج الفساد في إسرائيل بكتاب صدر عام ٢٠١٠ بعنوان "أصرخي أيّتها الأرض الفاسدة"، يعتبر الفساد ظاهرة تتفاقم وتنقش كالخلايا السرطانيّة، وتنتال من المؤسسة الأمنيّة أيضاً. ويتفق أفيري مع باحثين آخرين على أن الفساد خطر إستراتيجي على إسرائيل، لأنّه ينعكس سلباً وبالتدريج، ويؤدّي إلى حالة انحلال وإنهيار لاحقاً. وقد إعتبر إدانة أولمرت شهادة شرف لسلطة القانون في إسرائيل، "بخلاف مراقبين آخرين ركّزوا على أنها وصمة عار لدولة، الكثير من كبار ساستها فاسدون". وهو يبرّر نقشيّ الظاهرة بسطوة التوجّهات الماديّة، وكثرة البيروقراطيّة في معاملات مؤسسات الحكم، ويتّهم وسائل الإعلام "بتحوّل الكثير منها لأبواق في خدمة رأس المال والتوقّف عن النقد والتحقيق".

والجدير بالذكر أن أولمرت إنضمّ لرئيس الدولة السابق موشيه كتساف وعدد من الوزراء الفاسدين، منهم أفراهام هيرشزون وحاييم رامون وزير المالية والصحة على التوالي في حكومة أولمرت السابقة. وهذا الواقع حدّر منه الجنرال في الإحتياط عوزي ديان خلال مؤتمر هرتسليا للمناعة القوميّة في عام ٢٠٠٦ بقوله إنّ فساد السلطة في إسرائيل أشدّ خطراً عليها من القنبلة النوويّة الإيرانيّة، مفسّراً ذلك بكونه سبباً بتلفها من الداخل.

لقد سبق للمراقب العام لإسرائيل، يوسف شابيرو، أن قام باستجواب رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، بنيامين نتنياهو، بشأن الظروف المحيطة بعدد من الجولات الخارجية التي قام بها والتي قيل أنها تمّ تمويلها من قبل جهات أجنبية ثريّة، حينما كان نتنياهو وزيراً للماليّة في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل آرييل شارون. والواقع أنّ خضوع نتنياهو للتحقيق بتهم فساد وتلقّي رشوة، ليس الأوّل من نوعه بحق مسؤولين كبار في إسرائيل، فقد طالّت الإدانات مسؤولين إسرائيليين بينهم رؤساء دولة وحكومة ووزراء. ويُشير موقع "المصدر" إلى أنّ تدهوراً خطيراً طرأ على "نظافة الكف" لدى قادة إسرائيل المعاصرين، فكل شهر، تظهر قضايا كثيرة حول الفساد في الحكم بدءاً من السلطات المحليّة، المسؤولة عن إدارة شؤون المدن وصولاً إلى الفساد لدى الجهات العليا. وجدير بالذكر أنّ إسرائيل احتلّت المرتبة ٣٢، العام ٢٠١٥، في مؤشر الفساد العالمي CPI التابع لـ (Transparency International) والذي يعرض حجم الفساد في القطاع العام بالعالم. ولمعرفة حجم الفساد في السنوات الأخيرة، تمّ جمع بعض الحالات الأكثر ذكراً من فساد المسؤولين وتحقيقات الشرطة، والتي غيّرت النظام في إسرائيل بدءاً من العزل من مناصب رفيعة والإيداع في السجن، وصولاً إلى تغيير الحكومات.

كما وأعاد فتح التحقيق في إتهامات تلاحقه وزوجته سارة، إلى الأذهان تاريخاً من الفساد عاث فيه أسلافه من قادة إسرائيل، فزعيم حزب الليكود ليس أوّل مسؤول إسرائيلي رفيع، يخضع للتحقيق بشأن "شبهات فساد"، فهو حلقة في سلسلة طويلة من فساد قادة الكيان العبري. رئيس هذا الكيان وإثنان من رؤساء حكوماته تطلّخوا بالفساد، ولم يفلتوا من العقاب الذي دمر مستقبلهم السياسي. فسلف نتنياهو المباشر إيهود أولمرت الذي غادر السلطة عام ٢٠٠٩ أُدين بتلقّي الرشوة خلال رئاسته لبلدية القدس، وحكم عليه بالسجن قرابة عامين ليكون أوّل رئيس وزراء إسرائيلي يقبع في السجن. ولم تكن أيام رئيس الوزراء الأسبق الراحل أرئيل شارون أكثر نزاهة، حيث حققت معه الشرطة عام ١٩٩٩ بتهمة الحصول على رشاوى لمساعدة رجل أعمال إسرائيلي في قضية عرفت -حينها- باسم "قضية الجزر اليونانية"، وإن كانت المحكمة برأت شارون لاحقاً فقد حكمت على ابنه "عمري"، الذي كان عضواً في الكنيست الإسرائيلي بالسجن ٩ أشهر عام ٢٠٠٦. كذلك بالنسبة لرئيس الدولة العبريّة موشيه كتساف، الذي مكث في قمة الكيان

مدّة سبع سنوات، وهو لم تكن يده مُطلقة في أموال الدولة ليمارس الفساد المالي لكن فساده الأخلاقي قاده للإدانة بتهمة الإغتصاب والتحرّش الجنسي بموظّفات عملن معه، وحكم عليه بالسجن ٧ سنوات عام ٢٠١١، ليدخل التاريخ كأول رئيس إسرائيلي يقضي حكماً بالسجن.

١٠- تداعيات الفساد على المستقبل الإسرائيلي:

لقد وصلت الحياة في الكيان العبري إلى مرحلة حرجة من الفسادين الإجتماعي-السياسي والقيمي-الأخلاقي باتت تهدّد واقعه ومستقبله وتتمثّل فيما يلي:

١- هجرة العقول وفشل كافة المحاولات الرسميّة لاستعادتها.

٢- تسمّم الحياة السياسيّة والإجتماعيّة بالتوتر والقلق وتغلغل قيم التشدّد والتطرّف الديني والشوفيّيني بوجه الآخر: العلماني-الديني، العربي-الإسرائيلي ...

٣- تعمّق الفجوات الطبقيّة في الجزر المجتمعيّة الإسرائيليّة أي بين العرب أنفسهم .. بين اليهود الروس أنفسهم ... وبين اليهود الأشكناز أنفسهم ... وهكذا.

٤- تعمّق حالة الإستغلال والفساد الأخلاقي في مختلف قطاعات المؤسسة الإسرائيليّة المدنيّة والأمنيّة والعسكريّة.

٥- إستقواء "كارتيلات" الجريمة المنظّمة بمكوّنات داخل جهاز الدولة.

٦- فشل الكيان في محاربة الجريمة المنظّمة.

٧- هجرة الشباب العلماني الإسرائيلي ورفضه العودة.

٨- تراجع مستمرّ في أعداد الوافدين لصالح النازحين وفشل الوكالة اليهوديّة في جلب مجموعات قويّة ومؤثّرة على غرار الهجرة السوفييتيّة المشهورة.

وفي الختام هناك تداعيات لهذا الواقع المتردّي على السياسة الخارجيّة، حيث يمكن الإشارة إلى ما أدلى به وزير الخارجيّة الأميركي السابق "كيري" عن عنصرية هذا الكيان المسخ كدلالة على تناقضات الواقع السياسي فيه، ممّا يدفع به نحو إنهيار محتمّ لن يخرج عن السنن والنواميس السوسولوجية حتى وإن استحصل على كافة المعطيات التّقنيّة التي قد تمده بمزيد من التنفّس الإصطناعي إلى أجل هو بالغه.